ساعة الاجابة وتلزم حيث الاضافة الى الجملة الاسمية
كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم
النصب في نحو جلست حيث زيد اراه وندرت اضافة
الى المفرد كقوله جمع حيث وهو بائي يكتبني
ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم سمص المواضي حيث
انشده ابن مالك والكسائي يقيسه واندر من ذلك
اضافتها الى جملة محذوفة كقوله
اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه بريا ها خليل يواصله
اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت له وذلك لان
فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت ولو كانت نفحت
مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف
لا يعمل في المضاف فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا
قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى مفرد
اعربها اه ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سه
طا لها بفتح ثا حيث وخفض سهيل وحيث بالضم و
بالرفع اي موجود فحذف الخبر واذا اتصلت بها ما لك
ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان

حرف الخاء

خلا على وجهين احدهما
يكون معها جار المستثنى ثم قيل موضعها نصب على
الكلام

الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة
حروف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال
الى الاسماء اي لا توصل معناها البهائل تنزيل معناها
عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها
بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان تكون فعلا
متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا
والجملة مستانفة او حالية على خلاف في ذلك كقولك
قاموا خلا زيد او ان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد
الا كل شئ ما خلا الله باطل وذلك لان ما هذه مصدرية
تدخلها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال
لبيد في على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها
العراك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت
اي ما قاموا الا خلا زيد على الاول قاموا خالين عن زيد
وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف
المذكور في محلها ناصبة وناصبة ثابت في حاشا وعدا
وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب غير في قاموا
غير زيد على ما ورد عن الجرمي والربعي والكسائي والفارسي
وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا
ذلك فبالقياس فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور
بالقياس بل بعده نحو عما قليل فيما رحمة فان قالوا من اسمك
فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه

حرف الراء